الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

8 **جماد أول** 1437 –17 **فبراير** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

"الوداد" تعلن استعدادها لاحتضان جميع "مجهولي الأبوين"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160217/Con20160217824927.htm

زين عنبر (جدة)

تكفلت جمعية الوداد الخيرية في جدة باحتضان جميع الأطفال من مجهولي الأبوين لمن هم دون العامين على مستوى المملكة. وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية المهندس حسين بحري تعليقا على ما نشرته «عكاظ» بعنوان «رعاية غير لائقة لمجهولي الأبوين في ولادة جدة»، في الرابع من فبراير الجاري، أن الجمعية على استعداد تام لاستضافة الأطفال مجهولي الأبوين من أنحاء المملكة كافة، والمقيمين في مستشفى العزيزية للولادة في جدة، شريطة ألا يكونوا تحت العناية الطبية فيه.

واعتبر بحري بقاء أولئك الأطفال في المستشفى في ظروف معيشية سيئة كل هذه المدة، أمرا مؤسفا، في ظل وجود أماكن توفر لهم معيشة أفضل، مشيرا إلى أن معاناة الأطفال مجهولي الأبوين يجب أن تكون حافزا ومحركاً لكل من يعمل في هذا المجال لتحسين أوضاعهم.

وأبدى استعداد الجمعية للتنسيق مع المستشفى لدراسة حال الأطفال والعمل مع الجهات المسؤولة تحسين ظروف إقامتهم، مؤكدا أن الجمعية توفر جميع متطلبات الرعاية التي يحتاجها الأطفال مجهولو الأبوين وإسناد كفالاتهم لأسر حاضنة بطريقة شرعية من طريق الإرضاع.

وأشاد المهندس حسين بحري بالتعاون القائم بين الجمعية ووزارة الشؤون الاجتماعية، داعيا الجمعية الوطنية لحقوق الانسان لزيارة دار الإيواء الخاص بالجمعية في مكة المكرمة، للاطلاع على مستوى الرعاية والفائدة المقدمة للأطفال بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبين بحري أن رؤية «الوداد» تؤكد على أن أفضل حل للأطفال مجهولي الأبوين هو إسناد كفالاتهم إلى أسر بشرط الإرضاع، لينشأ الطفل ضمن أسرة طبيعية في إطار شرعي.

بدوره أوضح مدير جمعية الوداد هاني طيبة أن الجمعية قدمت مبادرة لوزارة الشؤون الاجتماعية لإبرام اتفاقية بين الجانبين، تحتضن الجمعية بموجبها الأطفال مجهولي الأبوين دون السنتين، تمهيدا للبحث عن أسر حاضنة ومرضعة لهم.

وكانت «عكاظ» قد نشرت حلقتين عن أوضاع الأطفال مجهولي الأبوين في ولادة جدة؛ الحلقة الأولى بعنوان «رعاية غير لائقة لمجهولي الأبوين في ولادة جدة»، في الرابع من فبراير الجاري، رافق «عكاظ» فيها وفد نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جولة ميدانية مفاجئة كشفت تدهور أوضاع الرضع والأطفال من مجهولي الأبوين في المستشفى، بينما نشرت الحلقة الثانية في الـ12 من فبراير الجاري بعنوان «جدة: أوضاع الأطفال مجهولي الأبوين مكانك سر».

بعد استغلال المنظمات الإرهابية للمنابر الدينية

التجديد في الخطاب الديني حاجة أم ترف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1129406

الرياض - مها الشمراني

مازالت محاولات المنظمات الإرهابية مستمرة في بث فكرها الضال واستقطاب الشباب وغسل أدمغتهم بسمومها التي لا يقبلها دين ولا عقل واستشهادها بأدلة تم تأويلها بما يتناسب مع أهدافها الضالة من زرع للفتنة واستباحة دماء الآمنين ممن يخالف فكرها، وهتك للأعراض وسلب للأموال.

وليس هذا وحسب بل تطاولت أيديها على بيوت الله وكان آخر سلسلة تفجير المساجد الانتحاري الذي فجر نفسه أمام مسجد الإمام الرضا في الأحساء في المنطقة الشرقية، وكل ذلك باسم الإسلام في محاولة من هذه المنظمات الارهابية لتشويهه وتقديمه للعالم بصورة بشعة تنافي كل ما جاء به الإسلام وجعله دين إرهاب يحث على الكراهية والتطرف، ودينا لا يقبل الحوار.

"الرياض" طرحت التساؤل على اختصاصيين وحقوقيين: هل أصبحت الحاجة ملحة على خطباء المساجد والأئمة لتجديد الخطاب الديني والدعوة إلى الوسطية وتقبل الحوار والرأي والرأي الآخر، أم أنها أصبحت ترفاً؟

الخطاب الديني

بحاجة إلى تصحيح

بداية شددت سهيلة زين العابدين- الناشطة الفكرية والحقوقية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- على أهمية العمل على تصحيح الخطاب الديني أولاً وليس تجديده لوجود الكثير من المفاهيم الخاطئة.

سهيلة زين العابدين: الخطاب الديني بصورته الحالية يئن من الأخطاء

وتقول: علينا أن نُقر ونعترف بأن هناك مفاهيم خاطئة تحتاج إلى تصحيح فكيف لنا أن نجدد شيئا مبنيا على أسس ومفاهيم خاطئة سواء في فهم الآيات القرآنية أو الاحاديث الشريفة، إضافة إلى مسألة الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم وهي من اكبر العوامل التي استغلها من هم وراء هذه الجماعات الإرهابية التي اسمت نفسها بالجماعات الإسلامية واستخدموها في قتال الناس واستباحة دمائهم وتكفير جميع من يخالفهم ودفع الشباب من خلالها إلى الإرهاب والعنف والتطرف.

خالد الرديعان: تجديد الخطاب الديني يقع على كاهل العلماء والمتخصصين في الشريعة

أحاديث مغلوطة

وبينت زين العابدين أن من الاحاديث التي تستشهد بها هذه الجماعات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة ؛ فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى) ويعني ذلك أننا لابد أن نقاتل الجميع حتى يؤمنوا، وليس من المعقول أن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول هذا الكلام وقد ذكرت في القرآن آيات تنافي هذا الحديث مثل قوله تعالى"(إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاء)" 56 القصص"، وقال تعالى " وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ" (99)"سورة يونس.

هيئة كبار العلماء

تتحمل مسؤولية

وأضافت: لابد على هيئة كبار العلماء أن تتبنى مشروع تصحيح الخطاب الديني من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية الدينية في المدارس وكليات أصول الدين وكليات الشريعة، وأيضاً من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية وخطب أئمة المساجد فمن خلال تصحيح المفاهيم ستنحل الكثير من المشكلات منها عدم احترام الأديان الأخرى وتقبل آراء الآخرين.

الإسلام صالح

لكل مكان وزمان
من جانبه، أكد خالد الرديعان-أستاذ مشارك في علم اجتماع جامعة الملك سعود- انه لابد من التسليم بأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان كما نقول دائما لكن ما لا يجوز التشبث فيه هو التوقف عند النصوص وتجميدها وعدم إعمال العقل فيها. بعض النصوص تخدم مرحلة تاريخية معينة لكنها قد تصبح بحاجة إلى إعادة قراءة لتخدم مرحلة أخرى؛ بسبب ما يطرأ على سلوك البشر من أمور جديدة وبسبب بروز أحداث تستوجب ما يطلق عليها "النوازل" وهي المستجدات التي لم ينزل فيها حكم شرعي مباشر.
هنا يصبح من الأهمية بمكان "الاجتهاد الشرعي" وهو عمل يقوم به الراسخون في العلم الشرعي وأهل الحل والعقد من أهل السياسة والكياسة بحيث يكون منطلقهم شرعيا، ومقاصدهم دنيوية في إسعاد البشرية دون أن يحدث تعارض مع ثوابت الدين أو أن اجتهادهم يقود إلى مفاسد، وبالتالي فتجديد الخطاب الديني ومراعاة العصر ومتطلباته أمر في غاية الضرورة حتى لا يقال بأن الإسلام جامد أو انه لا يناسب الحياة، أما الذين لا يجددون الخطاب الديني فإنهم قد يقعون في الجمود المذموم الذي ربما قاد إلى التشدد ومن ثم التطرف الديني؛ الآفة التي ابتلينا بها في السنوات الأخيرة.
علماء التجديد
وأكد الرديعان أن مهمة تجديد الخطاب الديني تقع بالدرجة الأولى على كاهل العلماء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية فهم المعنيون بتجديد الخطاب الديني وهم من يقوم بالاجتهاد وطرح الرؤى. يلزم بهذه الخصوص أن يقوم العالم الشرعي باستشارة المتخصصين كل في مجاله فالعالم الشرعي قد لا يكون ضليعا بالأمور الأخرى ويستفاد من الاقتصادي والطبيب وعالم السياسة والهندسة عند النظر للمسائل الدنيوية. ومن المقترح بهذا الخصوص أن تضم هيئة كبار العلماء عددا من المتخصصين في العلوم الدنيوية حتى تأتي الفتوى متوائمة مع الواقع.
المجمع الفقهي يقوم بهذه المهمة على أكمل وجه لكننا نريد أن نرى ذلك عند هيئة كبار العلماء بحيث تستشير من يوثق بدينهم من أهل العلوم السياسية والطبية والاقتصادية وغيرهم من التخصصات العلمية بحيث تأتي الفتوى مراعية لظروف الزمان والمكان.
الوسطية مطلب
كما أوضح انه لا بد أن نكون "وسطيين" وان ننقي خطابنا الإسلامي من كل عبارات التشدد والتطرف لنجرد الإسلام من الإرهاب، ويلزم كذلك انفتاحنا على الآخرين مع تمسكنا بعقيدتنا وبما لا يخل بثوابتنا.
يجب كذلك أن نتحلى بدرجة عالية من التسامح تجاه المختلفين معنا سواء أكان دينا أم مذهبا وأن نخفف من لهجة نبذ المختلفين أو تفسيقهم أو تبديعهم فهذا لن يحل المشكلة.
الحوار بين أتباع الأديان مسألة في غاية الأهمية؛ فالحوار سيساعد على الوصول إلى المشترك بين أصحاب الأديان بحيث يتعاونون حول ما يتفقون عليه ويتسامحون حول ما يختلفون عليه فلكل دينه ومذهبه. وهناك آيات قرآنية كثيرة تؤكد على ذلك وتؤكد على الجدل بالحسنى.
المملكة تتصدى للإرهاب
فيما أكد المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي - في وقت سابق-، أن المملكة تعد لاعباً رئيسياً بالنسبة للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة في التصدي لتنظيم "داعش" الإرهابي. موضحا أن الرياض قد وفرت معلومات استخباراتية ساعدت في الحفاظ على أرواح المدنيين في دول أخرى.
دور المملكة داخلي وخارجي
وقال اللواء منصور التركي: المملكة لا تقوم بدورها في حماية أمنها الداخلي فقط ولكن تساعد العالم أجمع.
وحول التهديد الذى يمثله تنظيم "داعش" في المملكة، قال التركي إن التنظيم نفذ 15 جريمة إرهابية مختلفة العام الماضي أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات، مؤكدا أن الرياض ليس لديها حصانة من المشكلات التي تنتشر في المنطقة ويجب عليها أن تقوم بمسؤولياتها والحفاظ على وحدتها والدفاع عن أراضيها حتى لا تصل الأوضاع لمثل تلك التي تشهدها اليمن أو العراق أو سورية.

وزير العدل يشيد بجهود "حقوق الإنسان" محليا ودوليا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/660528

واس – الرياض

استقبل وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني في مكتبه بالرياض ، أمس رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، بحضور عدد من أصحاب المعالي والفضيلة . ورحب الدكتور الصمعاني في بداية اللقاء بمعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان، مشيدا بما تبذله الهيئة من جهود في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها المتعلقة بحقوق الإنسان ودفاعهم عن حقوق الوطن والمواطن في المحافل الدولية والمحلية . من جانبه عبّر الدكتور العيبان عن شكره لمعالي وزير العدل، على حفاوة الاستقبال، مشيرا إلى التحديات التي تواجه المملكة والدفاع عن حقوق الوطن والمواطن في ظل الشريعة الإسلامية السمحة . وبحثت خلال اللقاء الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وبناء شراكة بين الجهتين بما يخدم الصالح العام .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• نزاهة": 36 في المئة من البلاغات غير صحيحة وخارج اختصاصاتنا

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14008535

الرياض – عبدالهادي حبتور

أقرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بأن 36 في المئة من البلاغات عن حالات الفساد التي تلقتها خلال العام الماضي، «غير صحيحة»، أو خارج اختصاصاتها، كاشفة أنها حفظت 1200 بلاغ، من أصل 3336 بلاغاً تلقتها خلال العام الماضي، تم التعامل معها وإحالة بعضها إلى جهات التحقيق.

وأوضح رئيس هيئة «نزاهة» الدكتور خالد المحيسن أن الهيئة تفرق بين حالات الفساد التي يتم إثباتها، إذ تخضع إلى إجراءات معينة، تخرج عن اختصاصات الهيئة في كثير من الحالات، شارحاً ذلك بقوله: «عندما نتلقى بلاغاً؛ فإنه يمر في مرحلة التحقق من الهيئة، ثم يُحال إلى الجهة المختصة، إما هيئة التحقيق والإدعاء العام، أو هيئة الرقابة. وفي هذه الحالة تكون ضمن اختصاصات هذه الجهة، وبعدها يُحال إلى المحكمة، وإذا ثبتت يصدر حكم وتنتهي القضية».

وأضاف المحيسن: «البلاغات التي وصلت إلى الهيئة العام الماضي بلغت 3336 بلاغاً، تعاملت معها «نزاهة»، وأحيل جزء كبير منها إلى الجهات المختصة بالتحقيق، وهناك حالات تم حفظها، نتيجة عدم ثبوت صحة البلاغ، وبلغت نحو 1200 بلاغ تشكل 36 في المئة، كانت خارج اختصاصات الهيئة، وتم حفظه». وكشف المحيسن، الذي كان يتحدث على هامش أعمال الاجتماع الثالث لرؤساء الأجهزة والهيئات المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد في دول الخليج العربي، الذي عقد أمس في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، عن دراسة مشروع خليجي موحد لمكافحة الفساد، قطع مراحل معينة في الدراسة.

وقال في رد على سؤال «الحياة» عن المدة المتوقعة لإعداد هذا الاتفاق: «ندرس إمكان إبرام اتفاق خليجي لمكافحة الفساد، وقطعنا مراحل في هذا الجانب، وجار العمل عليه»، لافتاً إلى أن المهم لدول الخليج أن يكون هناك «اتفاق مثمر وبناء وفاعل، وألا يكون الاتفاق لا يضيف جديداً على الاتفاق الدولي لمكافحة الفساد، أو الاتفاق العربي، الهدف من الاجتماع لمزيد من البحث، وعدم تكرار الاتفاقات، وإيجاد اتفاق يطبق على أرض الواقع، ويؤدي الدور المأمول منه».

وأشار الدكتور خالد المحيسن إلى أن الاجتماع بحث أيضاً قواعد استرشادية للعمل لمكافحة الفساد، وتبادل الخبرات بين دول المجلس، ووضع قواعد تحكم قواعد وسلوك وأداء الموظفين المعنيين بمكافحة الفساد بين دول المجلس. وشدد على أن الهيئة «تضمن السرية للمبلغين في ما يتعلق بالمعلومات، وأي تجاوزات يتعرض لها المبلغ من أي شخص آخر؛ فإنه يساءل جنائياً من الأجهزة المعنية».

وأردف: «الهيئة ستعمل على توفير الحماية للمبلغ، كل ما كان في إطار عملها، وجهة العمل تساءل قانونياً في حال التجاوز. لأن هناك أنظمة تحكم وضع الموظف في أي جهاز حكومي، وأيضاً في القطاع الخاص، يجب أن تطبق بشكل صحيح». إلى ذلك، أكد الأمين العام المساعد للشؤون القانونية في أمانة مجلس التعاون السفير حمد المري، أن دول المجلس انضمت إلى الاتفاق الأممي والعربي لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مبيناً أن هناك مشروع اتفاق خليجياً لمكافحة الفساد قيد الدراسة، لافتاً إلى أن هذه الدراسة ستكون «تفصيلية ووافية لاستكمال ما أغفله الاتفاقان الأممي والعربي في مجال مكافحة الفساد، وبما يتواءم مع أنظمة وقوانين وتشريعات مجلس التعاون، لمراعاته في الاتفاق المقبل». وأوضح المري أن هناك تشريعاً خليجياً موحداً قيد الدراسة أمام لجنة المختصين خاصة بحماية المال العام في دول المجلس، ومن المؤمل رفع ما يتم التوصل إليه إلى الاجتماع الرابع لرؤساء الأجهزة المعنية.

"أب" ينحر ابنه في جازان!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14010543

جازان - يحيى الخردلي

في جريمة بشعة تعد الثالثة خلال ستة أيام، نحر مواطن أربعيني ابنه الذي يدرس في الصف الرابع الابتدائي، أثناء عودته من المدرسة. وبحسب التفاصيل التي حصلت عليها «الحياة»، فإن الأب استأذن لابنه صباح أمس من المدرسة، ومن ثم سحبه إلى شجرة بالقرب من الإسكان الخيري في أحد المسارحة، وقام بنحره بواسطة سكين حادة وهو محتضنٌ كُتُبَه، ثم سلّم نفسه إلى نقطة أمنية. وقالت الجهات الأمنية إنها باشرت قبل عصر أمس، حالة قتل والد لابنه في «إسكان ا لأحد الخيري». كما أكد مصدر «أن الأب عليه قضية قتل سابقة، إذ إنه دهس عمه، إلا أن أهل الدم تنازلوا بعد دفع الدية، ومن ثم خرج من السجن قبل شهرين، وهو منفصل عن والدة الابن الذي يعيش مع جده».

وأكد مصدر أمني صحة وقوع الحادثة، وأن الجاني سلّم نفسه إلى الشرطة بعد قتله ابنه، وتم نقل الطفل إلى المستشفى، وإيداعه في ثلاجة الموتى.

جدل في "الشورى" حول "امتيازات" الشهيد.. ونقد لاذع لـ"هيئة الاتصالات"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14010536

الرياض - عبدالله الضعيان

أثار التقرير المقدم من لجنة الشؤون الأمنية، بخصوص ملف حقوق شهداء الواجب وذويهم، والذي يكفل حق الشهيد ومن في حكمه، بتقديم امتيازات لهم والتسهيل عليهم في جميع المجالات، جدلاً في مجلس الشورى، أمس، إذ عارض العضو عطا السبيتي التقرير، مطالباً بتقليص الامتيازات والمنح المقدمة لأسرة الشهيد، فيما استغرب أعضاء آخرون هذه المطالب، مبينين أن الشهيد أعطى روحه لوطنه وليس أقل من ذلك صيانة أسرته وحمايتها وجعلها تعيش بكرامة، فيما وجه أعضاء المجلس نقداً حاداً لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، معتبرينها مصطفة مع الشركات ضد المواطنين، مطالبين بعدم منع البرامج مثل «واتسآب» من تقديم خدمات الاتصال.

وحول ملف حقوق شهداء الواجب وذويهم، ذكر عطا السبيتي أن الامتيازات المقدمة للشهيد كافية ولا تحتاج إلى الزيادة، بل تحتاج إلى تقليص، مثل المعايدة السنوية التي تقدمها الدولة لذوي الشهداء، والمقدرة بـ 25 ألف ريال كل عام، والاكتفاء بتقديمها مرة واحدة بعد وفاة الشهيد ولفرد واحد في العائلة فقط، وأن القرض المقدم لذويه يجب أن يكون مرة واحدة ولفرد واحد فقط، وأن صرف راتب التقاعد للشهيد، يجب أن يكون صرف الراتب فقط من دون البدلات، بحكم أن البدلات ليست من الراتب.

فيما استنكر العضوان أحمد الزيلعي وعبدالعزيز العطيشان، المقترح المقدم من العضو عطا السبيتي، بتقليل الامتيازات المالية لذوي الشهداء، وأن هذه الامتيازات هي أقل ما يمكن أن تقدمه الدولة لذوي الشهداء ومن في حكمهم. وقال الزيلعي: «رجل قدم كل ما لديه وقدم حياته رخيصةً لهذا الوطن فلماذا نبخل على أهله، مما يحقق لهم العيش الكريم؟!». واستغرب العطيشان عدم وقوف المصارف السعودية مع الجنود وشهداء الواجب في المبالغ البسيط التي لا تؤثر في أرصدتها.

ورأت اللجنة أن هذا البند يحسن المستوى المعيشي لذوي الشهداء والأسرى والمفقودين، ويكفل حقوقهم، وتشجيعهم على التضحية وتقديم النفْس لمصلحة الوطن وحماية مقدساته وتصديهم للعدوان ضد المملكة، وتعزيز الترابط بين الحاكم والمساهم في هذا العمل، وعليه فإن اللجنة ستعيد صياغة هذا النظام وتحسينه، جزاء لما قدمه الشهيد لبلده.
من جانب آخر، شن أعضاء مجلس الشورى هجوماً على تقرير لجنة النقل والاتصالات عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، واتهامها بالدفاع والتستر على شركات الاتصالات. وأشار أعضاء المجلس إلى أن دور «الاتصالات وتقنية المعلومات» الوقوف مع المستخدم وليس مع الشركات، في ظل تردي الخدمة المقدمة منهم للفرد، وفي ظل استخدام الإنترنت 65 في المئة من السكان في المملكة له، بما يعادل 19 مليون فرد.
وطالبت لجنة النقل والاتصالات، هيئة الاتصال وتقنية المعلومات بتحسين التغطية الشبكية في المملكة، ببناء أبراج شبكات ذات شكل جمالي، وبرفع جودة الخدمة المقدمة، وجلب فرص الاستثمار في مجال الاتصالات. وعارض العضو عبدالله الفيفي تقرير اللجنة بما يخص فقرة الاستثمار في الاتصالات، بحكم أن الاستثمار يتطلع إلى زيادة الربحية فقط من دون مستوى الخدمة، والنظر إلى الاستثمار فقط في هذا القطاع يقلل من الجودة المقدمة للمستخدم، وعلى رغم ارتفاع أسعار قطاع الاتصال، إلا أن الخدمة المقدمة لا تساوي القيمة المدفوعة، ومقارنة بين الأسعار في المملكة والدول الأخرى، هناك فرق شاسع بين الأسعار، إذ إن الخدمة ضعيفة والكلفة عالية على المستخدم، وتقرير اللجنة أن الأسعار انخفضت 6 في المئة خلال 7 أعوام، فهذا غير كافٍ وليس منطقياً على مستوى دول العالم. وأكد العضو عبدالرحمن العطوي أن الإعلام الجديد كسر الحاجز الاقتصادي المحتكر لدى شركات الاتصال، ومنذ زمن ونحن نطالب «الاتصالات وتقنية المعلومات» بتحسين مستوى الخدمة، ولكن من دون تجاوب، واستنكر حجب الهيئة لخدمة الاتصال الصوتي المقدمة من برنامج «واتسآب» وغيره من التطبيقات. كما هاجمها العضو خضر القرشي؛ لوقوفها في صف الشركات ضد الأفراد «والتحجير على المستخدم بدواع أمنية»، مبيناً أن «هذا ليس من اختصاصها»، واستغرب حجب المكالمات الصوتية المقدمة من التطبيقات في المملكة، وأن الحجب ليس لدواع أمنية، وإنما لدواع مالية، والمشاركة في الحصة المالية لهذه التطبيقات.

• الشؤون الاجتماعية" تتيح للرأي العام المشاركة في صنع القرار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1129394

أتاحت وزارة الشؤون الاجتماعية على بوابتها الإلكترونية للرأي العام المشاركة في صنع القرار، لقسمين من مشروع اللائحة التنفيذية المتفرعة من نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد، وهما القسم الخاص بالجمعيات الأهلية، والقسم الخاص بالمؤسسات الأهلية، والوزارة تعمل حاليا على استكمال القسم الخاص بالصناديق العائلية.
وأتاحت الوزارة لكل المهتمين والمتخصصين إبداء ملاحظاتهم ومرئياتهم على مشروع اللائحة خلال مدة ٢١ يوماً من نشرها على البوابة الإلكترونية.
وتهدف هذه الخدمة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية، ورصد كافة المرئيات والمقترحات من المهتمين وذوي الاختصاص على مسودات القرارات التي تعلنها وزارة الشؤون الاجتماعية، قبل اعتمادها وإصدارها رسمياً.

خادم الحرمين لرؤساء "مكافحة الفساد": حققوا تطلعات القادة والشعوب

تسلم رسالة من رئيس جمهورية إندونيسيا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/660481

واس – الرياض

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في مكتبه بقصر اليمامة أمس، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، ورؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس المشاركين في اجتماعهم المنعقد حاليًا في الرياض.

ورحب خادم الحرمين الشريفين في بداية الاستقبال، بأصحاب المعالي رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون الخليجي، في بلدهم المملكة، متمنيًا لهم التوفيق في اجتماعهم الحالي، لتحقيق تطلعات قادة وأبناء دول مجلس التعاون، بما يخدم المصالح المشتركة.

وقد نقل رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون الخليجي، لخادم الحرمين الشريفين -أيده الله- تحيات وتقدير إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، فيما أبدى الملك المفدى تحياته وتقديره لهم.

كما عبروا عن سعادتهم بلقاء خادم الحرمين الشريفين، وشكرهم على ما وجدوه في المملكة من حفاوة استقبال وكرم ضيافة.

حضر الاستقبال، معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ومعالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، ومعالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، ومعالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن.

من جهة أخرى تسلم خادم الحرمين الشريفين رسالة من الرئيس جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا.

وقام بتسليم الرسالة لخادم الحرمين الشريفين، معالي المبعوث الخاص لفخامة الرئيس الإندونيسي الدكتور علوي عبدالرحمن شهاب، خلال استقبال الملك المفدى له في مكتبه بقصر اليمامة أمس.

ونقل معاليه لخادم الحرمين الشريفين، تحيات فخامة الرئيس الإندونيسي، فيما أبدى -رعاه الله- تحياته لفخامته.

حضر الاستقبال، معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ومعالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، ومعالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، ونائب السفير القائم بأعمال السفارة الإندونيسية لدى المملكة سوناركو.

"الصحة العالمية": 8 أسباب تعيق تفعيل دور المراكز الصحية بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/660518

أحمد الجهني - جدة

بحثت منظمة الصحة العالمية عبر فريق مكون من 4 أعضاء من المتخصصين في مجالات الرعاية الصحية الأولية مع صحة جدة المعوقات والمشاكل التي تواجه تفعيل دور المراكز الصحية بجدة عبر اجتماع عقد بعد ظهر أمس بمديرية الشؤون الصحية والذي أتى عقب عدد من الزيارات التي قامت بها لجنة المنظمة الدولية لبعض المراكز الصحية بمحافظة جدة ومشاهدات اللجنة حول هذه المراكز والخدمات الصحية العلاجية والوقائية التي تقدمها هذه المراكز للمراجعين والمستفيدين من خدماتها من السكان والأهالي

وناقش الاجتماع الذي شارك به مدير الشؤون الصحية بجدة د. مبارك عسيري ومساعده للصحة العامة د. خالد باواكد ومستشار مدير صحة جدة د. عبدالرحمن كركمان عددًا من المواضيع الهامة والتي تم طرحها بناءً على نتائج الجولات.

وأكد مدير صحة جدة د. مبارك عسيري أن وزارة الصحة تسعى جاهدة لإحلال المراكز القديمة بمراكز جديدة نموذجية في المنشآت والمباني التابعة للوزارة والتي يتم إنشاؤها وفقًا للواصفات الفنية والهندسية المناسبة لتكون كمباني المراكز والمنشآت الصحية.

وأوضح خلال الاجتماع العديد من النقاط المتعلقة بالخدمات الصحية التي تقدمها المراكز الصحية وآليات العمل فيها سواء داخل مدينة جدة أو المناطق الطرفية، وقدم شرحاً متكاملاً عن كيفية تقسيم المراكز الصحية إلى فئات حسب نوعيات المباني ومساحاتها والكثافة السكانية الموجودة في الحي أو الأحياء التي يخدمها كل مركز، كما تطرق الاجتماع إلى السياسات والإجراءات المعمول بها في تنظيم عمل المراكز الصحية وتوزيع التخصصات الطبية والقوى العاملة بالمراكز الصحية، وناقش المجتمعون خلال اجتماعهم بعض المشاكل والمعوقات في مراكز الرعاية الصحية الأولية بجدة وخصوصاً المراكز المستأجرة وعملية الإحلال والتغيير للمباني القديمة واستبدالها بمباني جديدة وحديثة تتناسب مع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

العنف يشوِّه الميدان التربوي بلون الدم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/660504

طه الأمير - جازان

استخدام الأساليب المعرفية والعقلانية الانفعالية السلوكية في تخفيف العنف

ستخدام أسلوب العلاج القصصي

المدخل العلاجي: ويعتمد على تعديل السلوك والبعد عن الأساليب العقابية
المدخل الوقائي المتكامل: يعتمد على التوقيت المناسب «التدخل المبكر»
4 أساليب لمواجهة العنف
وتحدث الدكتور اسماعيل مفرح مشرف التوجيه والارشاد بوزارة التعليم فقال: إن العنف تزامن مع وجود البشرية على وجه البسيطة منذ بداية التاريخ الإنساني ولذا فإنه يوجد في البيئة التعليمية سواء بين الطلاب أنفسهم أو بينهم وبين معلميهم أو بين المعلمين انفسهم او بينهم وبين الاداريين، وللتعامل مع سلوك العنف ينبغي الاهتمام بحماية ووقاية الطلاب منه من خلال توجيه الطلاب نحو التعاون والتآخي والتكاتف بين الاقران والزملاء ومشاركتهم في الانشطة المدرسية.
وقال: في حال ظهور حالات عنف فإن على لجنة التوجيه والإرشاد والمرشد الطلابي العمل على التعامل معها ومعالجتها أولاً بأول حتى لا تستفحل مما يصعب معالجتها ويمكن معالجة أوضاع بعض المعلمين الذين يثيرون العنف والجلبة في المدارس بتوعيتهم بالتقبل والتسامح، وعندما تتكرر مثل هذه الحالات وتصبح ذات أذى على البيئة ذاتها فإنه لامناص من استشارة اخصائيين كالمرشد او الأخصائي النفسي او الاجتماعي او الطبيب النفسي.
ومن جهته أشار الدكتور محمد علي أبو طالب الخبير النفسي والتربوي، مدير التوجيه والإرشاد بتعليم صبيا سابقًا إلى أن أسباب حوادث العنف في المدارس تشمل طبيعة المجتمع الأبوي، فالمدرسة هي المصبّ لجميع الضغوطات الخارجية فيأتي الطلاب المعنّفون من قبل الأهل والمجتمع المحيط بهم إلى المدرسة ليفرغوا الكبت القائم بسلوكيات عدوانية عنيفة ، وقال: كلما كانت البيئة خارج المدرسة عنيفة فستزيد الاحتمالات بأن تكون المدرسة عنيفة.
وأضاف: إن الأسباب تشمل انتشار علاقات متوترة وتغييرات مفاجئة داخل المدرسة سواء معلمين، مرشد طلابي، مدير، إحباطات متكررة، كبت وقمع للطلاب، إقصاء، مع التركيز على نقاط الضعف والقصور لدى الطلاب، وتعدد أشكال القسوة والجفاف في النظام المدرسي والغموض في أنظمته وفي الجو التربوي كالتتبع القاسي والمراقبة والصرامة في العقوبات مع الظلم وعدم العدل بين الطلاب عند تطبيق الأنظمة.
وأوضح أن مخرجات العنف الأسري أو المدرسي تشمل تكوين شخصيات مأزومة مجرمة ذات انحرافات سلوكية، أو ذات مرض أو أمراض نفسية وعقلية وشخصيات سايكوباتية ضد المجتمع.
رصد العوامل والأسباب المجتمعية
توعية العاملين في الميدان التربوي بحقوقهم
نشر ثقافة الحماية
فعيل دور المجتمع المدني في التعامل مع العنف وقائيا وعلاجياً
سن التشريعات جديدة أو تعديل القائمة للقضاء على العنف
زغيبي: مسؤولية الوقاية على عاتق الأسرة ومؤسسات المجتمع
أهم الحلول المقترحة
مدير إرشاد سابق: العنف خارج المدرسة يزيد احتمالات وقوعه داخلها
مفرح: معالجة الحالات قبل استفحالها هو الحل
وكيل مدرسة: الاضطهاد والعنف الأسري في مقدمة الأسباب
وقال ناصر شماخي وكيل مدرسة: إن أسباب ودوافع العنف داخل الميدان التربوي بالنسبة للمعلم في مقدمتها الاضطهاد الذي يتعرّض له من المسؤولين عنه إداريًا سواء في المدرسة أو المكتب أو الوزارة فمن الحصص المكثفة الي النقل والندب الإجباري دون اخذ موافقته وتحريكه كقطعة بين المدارس والادارات دون مراعاة للظروف المحيطة به أو للالتزامات المادية وايضا الحقوق التي يطالب بها، أما بالنسبة للطالب ففي مقدمة الأسباب العنف الاسري الذي يصنع الجيل المدمر لكل جميل ومفيد، إلى جانب تأثير الفضائيات والانترنت، ومن أثر حوادث العنف على الطلاب والبيئة التعليمية والمجتمع تخريج جيل سلبي وغير مهتم بالرقي المجتمعي ومعتمد على العنف في التفاهم مع الآخرين وفرض سيطرته وأرى أن إيقاف حوادث العنف يتطلب إعادة الهيبة للمعلم والاعتراف بأنه هو مؤسس الأجيال والمجتمعات وأن التمدن يبدأ من قاعات الدراسة.
ومن ناحيته قال يحيي زغيبي مرشد طلابي: تُجمع أغلب الدراسات النفسية والاجتماعية على أن سلوك العنف على المستوى الفردي أو الجماعي هو عادة مكتسبة متعلمة ويمكن إجمال أهم الأسباب المؤدية لتأسيس سلوك العنف لدى الأطفال في العوامل الآتية: العوامل الأسرية، أسباب مجتمعية، أسباب نفسية، وسائل الإعلام وألعاب الأطفال.
كما أوضح عبدالرحمن وافي معلم صفوف أولية أن من أهم أسباب ودوافع العنف داخل الميدان التربوي التفكك الأسري الناجم عن الطلاق، والفقر والحرمان، والغياب من المدرسة، مشيرًا إلى أن السلوك العنيف يؤدي إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي، مضيفًا: إن العلاج يكمن في الأمان الأسري وضبط السلوك والمتابعة من قبل هيئة التدريس والأسرة.
قائد مدرسة: معظم حالات العنف لأسباب خارج إطار التعليم

قال عطية البكري قائد مدرسة: لم يكن العنف يومًا يحسب له الحساب في التعليم لندرته، فالتعليم في المملكة يقوم على أسس شرعية بعيدة عن أسباب العنف، ومع ذلك فلا يخلو مجتمع كبير من وجود حالات شاذة مع ندرتها وقد تكاد تكون شبه معدومة في الجوانب التي تتعلق بالإدارة والمعلمين والمشرفين، وتزداد بين الطلاب.
فجلّ الحالات أسبابها خارج إطار التعليم كتعاطي المخدرات أو ظروف أسرية أو شخصية، والتضيق على المعلم أو الطالب فيكون لها مردود سلبي على تعامله وعلاقاته، وما كان له علاقة بالعمل فلا يخرج عن تجاوز النظام أو الصلاحيات، وعدم تفعيل الجانب الإنساني في حدود النظام التي تؤدي بدورها إلى اتخاذ قرارات تعسفية لا تخلو من حظوظ النفس لمتخذ القرار.
وأضاف: يلعب القائد المدرسي دورًا مهمًا في تلافي المواجهات، بحسن التعامل والرقي بمستوى الحوار وايجاد الحلول بتفعيل صلاحياته ومراعاة الجوانب الإنسانية.
ضمان الاستقرار والدعم الأسري
نشر ثقافة التسامح والحوار
تفعيل دور مدير المدرسة لتلافي المواجهات
البيئة المدرسية المستقرة والجاذبة
توعية الطلاب وتوجيههم نحو التعاون
تفعيل الدور الوقائي لمؤسسات المجتمع
نقل الحادث الدموي الذي شهدته إدارة تعليم الداير الأسبوع الماضي حوادث العنف التي تقع في الميدان التربوي من وقت لآخر إلى مستوى صادم، حيث اقتحم أحد المعلمين الإدارة وأطلق النار ليقتل ويصيب العديد من منسوبيها، وبعدها بيوم أو اثنين تنقل الصحف خبر قيام ولي أمر بضرب معلم أمام طلابه بالعقال في إحدى المدارس الابتدائية بالجبيل!!.
وفي جازان نفسها، لا يزال العديد من المتابعين يذكرون الحادث المؤسف الذي وقع في العام 2013 عندما أقدم أحد الطلاب في مدرسة ثانوية بمحافظة الداير نفسها على تسديد عدة طعنات لمعلم التربية البدنية محمد بكر برناوي تسببت في وفاته. وفي العام نفسه، فتحت إدارة التعليم بالمدينة تحقيقًا في شكوى ولي أمر أحد الطلاب أن معلمه في المدرسة المتوسطة اعتدى عليه من خلال ضرب رأسه بالحائط ما أدى إلى فقدانه الوعي.
وقبلها بسنوات، وقعت حادثة أخرى ولكن في بقيق هذه المرة، حيق قام طالب عمره 16 عامًا بقتل معلم مستخدمًا مسدس والده، وفي ذات الأيام تعرّض معلم في إحدى حلقات التحفيظ بسراة عبيدة للضرب من قبل أحد الطلاب!!.
هذه الحوادث الصادمة التي تباغت الجميع من وقت لآخر باتت قنابل تنفجر بين فترة وأخرى، لتحدث حالة من الصدمة والذهول، ما يؤكد ضرورة البحث العميق حول مسببات مثل هذه الحوادث المؤسفة، ومعالجتها، خاصة أن العنف يأتي من جهات مختلفة يعتبر بعضها مكونًا رئيسًا في العملية التربوية، حيث تشمل تلك الجهات التي يصدر عنها العنف بعض المعلمين، وبعض الطلاب وأولياء الأمور، «المدينة» فتحت ملف حوادث العنف في الميدان التربوي وخطورتها وطرق علاجها مع مختصين وخبراء من الوسط التعليمي.
من ناحيته قال الدكتور محمد احمد زغيبي وكيل الكلية الجامعية بحقل للشؤون الأكاديمية أستاذ علم النفس المساعد بجامعة تبوك: إن حوادث العنف التي وقعت مؤخرًا في الميدان التربوي تسترعي اهتمام المؤسسات الحكومية المختلفة من ناحية، والأسرة من جهة أخرى، مشيراً إلى عدد من العوامل منها: قسوة المعلمين واستخدامهم للعقاب، وجود إدارة مدرسية تسلطية، ممارسة العنف من قبل المعلمين أمام الطلبة سواء تجاه بعضهم البعض أو تجاه الطلبة، عدم توافر الأنشطة المتعددة والتي تشبع مختلف الهوايات والميول، المدارس المهملة أو المحاطة بوسط أو بيئة اجتماعية مفككة، الإحباط، الحرمان، الصدمات النفسية والأزمات، حب الظهور وخصوصا إذا ما كانت البيئة الاجتماعية تقدر السلوك العنيف وتعتبره معيارًا للرجولة والهيمنة.
الأمير: ترسبات الماضي تهدم علاقة المعلم والمشرف
أما علي الأمير مشرف تربوي فقال: بحكم عملي كمشرف سأركز على نقطة العنف بين المعلم والمشرف التربوي ولعل أكثر أنواع العنف بين المعلم والمشرف التربوي:
العنف اللفظي، وأهم أسبابه: الترسبات التي تنتقل من جيل من المعلمين غير الإيجابيين إلى جيل آخر أو من معلم لآخر وكذلك عدم وجود الأعمال الكاملة لبعض المعلمين ما يربكهم فيتصرفون بطريقة غير محببة أو مرفوضة كما أن بعض المشرفين يطلبون ما يريدون من الزملاء المعلمين بأسلوب غير مناسب،
و الحل في أمرين: إيضاح المشرف التربوي الرؤية للزملاء المعلمين وإطلاعهم على ما يستجد من حاجات وتعاميم حديثة ومتطلبات، و بث روح التسامح من قبل قائد المدرسة وتعريف المعلمين بتكامل الأدوار بينهم وبين المشرف التربوي.

حقوق الإنسان في الصحافة

"سجون المملكة".. دعوة وإصلاح وتأهيل

الملتقى الديني الثاني طرح أوجه العناية المتكاملة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/660488

عبدالله المانع - الدمام تصوير - علي العياش

تحت شعار «الدعوة في السجون.. بصيرة واتباع».. افتتح أمس صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، الملتقى السنوي الثاني لإدارات الشؤون الدينية بالمديرية العامة للسجون بالمملكة، الذي نظمه مكتب بصيرة للدعوة والإرشاد ومديرية السجون بالمنطقة الشرقية، لمدة يومين، بحضور مدير عام السجون بالمملكة اللواء إبراهيم الحمزي وإمام الحرم المكي الشيخ الدكتور بندر بليلة والداعية المعروف الشيخ الدكتور عايض القرني ومشاركة العديد من الضباط والأفراد والدعاة ومختصي التوجيه الفكري والمعنوي بمختلف إدارات السجون بالمملكة.

وأكد مدير عام السجون بالمملكة اللواء إبراهيم الحمزي إلى ما توليه الحكومة الرشيدة من اهتمام بتعزيز مفاهيم الدعوة ودعم مناشطها داخليا وخارجيا والتي تأتي من منطلق أن الدعوة إلى الله هي مهمة الأنبياء والرسل.

وأوضح أن وزارة الداخلية، ممثلة بالمديرية العامة للسجون وباهتمام من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، تولي اهتمامها البالغ في رعاية السجناء على كافة الأصعدة ودعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة وتوعيتهم بأمور دينهم ونشر القيم الإسلامية والعناية في تحقيق التكامل والتصدي لما يثار حول الإسلام من شبهات يطلقها أعداء الإسلام.

وبين اللواء الحمزي أن وزارة الداخلية تسعى أن يقوم الجميع بدور التأهيل والإصلاح.

وشدد على أن المديرية العامة للسجون تبذل قصارى جهدها في سبيل تأهيل نزلائها وفق خطط مدروسة للعديد من البرامج التأهيلية والإصلاحية، وتقديم كافة أوجه الرعاية لهم سواء الدينية أو الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية وغيرها بما يكفل إعادة دمجهم بالمجتمع كأعضاء فاعلين صالحين.

وأكد الشيخ عقيل العقيل رئيس مجلس إدارة مكتب «بصيرة» الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة بنزلاء السجون والدعوة إلى نفعهم وإصلاحهم ودمجهم بالمجتمع بعد الإفراج عنهم، مضيفا بقوله «أن من نعم الله على هذه البلاد المباركة، قيامها على أساس متين يحكمه دين الإسلام وسنة رسوله ولذلك أكرمها سبحانه بالخير والفضل والعزة والتمكين وأصبحت كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها بالسماء».

وفي ختام الحفل كرم أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف الجهات المشاركة والداعمة للملتقى، فيما تسلم سموه درعا تذكاريا من مكتب «بصيرة» وإدارة سجون الشرقية.

جامعة نورة تشارك في المؤتمر الخليجي لحقوق المريض

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/660494

المدينة - الرياض
تشارك الجمعية العلمية السعودية للدراسات الإسلامية (الحسنى) بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في إعداد وتنظيم الندوة النسائية المقامة على هامش المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض تحت عنوان: «تمكين المرأة من القيام بدور فاعل في تحقيق مفهوم حقوق المريض».
وتهدف الندوة إلى تقديم نظرة شرعية لحقوق المريض وإلقاء الضوء على أهمية تطبيق المفهوم في المنشآت الصحية، وتمكين المرأة من إعمال حقوقها الصحية في كافة المنشآت الصحية، حيث تبدأ فعاليات الندوة مساء السبت المقبل في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الإنتركونتيننتال بالرياض.
من جانبها، أوضحت رئيسة الجمعية والمشرف على برنامج الندوة النسائية الدكتورة رقية نصرالله نياز أن مشاركة الجمعية تأتي تعزيزًا لدور الجمعية العلمية السعودية للدراسات الإسلامية في المحافل الوطنية والخليجية والإقليمية، مشيرة إلى تحقيق ذلك لأهداف (الحسنى) في الإسهام في الدور الوطني والحقوقي للفرد والمجتمع.

والده لـ «عكاظ»: سجلت شكوى في الشرطة .. والمعلم يجب محاسبته

طالب الفيصلية المصفوع يتغيب عن الدراسة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160217/Con20160217824952.htm

إبراهيم علوي (جدة)
تسببت صفعة المعلم على وجه طالب مدرسة الفيصلية للموهوبين بجدة حسن هيثم شرارة في إصابته بحالة نفسية منعت حضوره إلى المدرسة أمس.
وأكد والده لـ«عكاظ» أن ابنه في حالة يرثى لها، بعدما تعرض للأذى من المعلم بصورة غير لائقة بتربوي ومعلم أجيال. لافتا إلى أنه يحاول معه لاستعادة ثقته في نفسه، وعدم التأثير على مستقبله العلمي، إذ «أكدت له ضرورة التعليم في حياتنا والاجتهاد وأن ما تعرض له هو أمر طارئ، إلا أنه يجب التأكيد على أن التعنيف كان فوق الوصف، ولا يتناسب مع ابن الـ14 عاما».
وأوضح أنه سجل شكوى رسمية في مركز شرطة الشمالية «وقد تم فحص ابني في مستشفى الملك فهد وبفضل الله لا توجد أي إصابات جسدية ظاهرة ولكنه خائف ومتعب».

وجدد الأب استغرابه من تصرف المعلم تجاه طالب يستفسر عن سؤال جال في خاطره، مضيفا: «هل أخطأ ابني بسؤال معلمه عن معنى مهد الحضارات، حتى يواجه بهذا التصرف الوحشي؟». مبينا أنه يقدر اعتذار مدير التعليم بجدة، «وهو شخصية تربوية فاضلة، لكن تصرف المعلم يجب أن يحاسب عليه».

«التعليم» تعاقب المعلم بـ«العمل الإداري».. وتُقيّم صلاحيته للتدريس

عاقبت إدارة تعليم جدة، معلم متوسطة الفيصلية المعتدي بالضرب على طالب، بالتحويل إلى العمل الإداري في مركز الإشراف، مع إخضاعه للتقييم والنظر في مدى صلاحيته للتدريس.

وكشف مدير إدارة تعليم جدة عبدالله الثقفي لـ«عكاظ» أن إجراءات إيقاف المعلم مستمرة إلى حين انتهاء التحقيقات التي ستحول للشؤون القانونية قبل رفعها للوزارة لاتخاذ ما تراه مناسبا. لافتا إلى أنه اتخذت توصيات عدة من جهات الاختصاص في تعليم جدة بإيقاع عقوبات إدارية عليه تتبعها أخرى لاحقا.

وتابع «أما بخصوص الطالب المعتدى عليه هناك توصية لاتخاذ إجراءات عاجلة بأن تتولى إدارة المدرسة تأهيله نفسيا وبدنيا وإعادته للدراسة، وإعداد خطة متكاملة بهذا الشأن، خاصة أنه من الطلاب الموهوبين على مستوى المملكة».

عاملون : ملاك يرفضون .. وشقق تمنع زيارة الرجال

إسكان المرأة بلا محرم .. تنفيذ خجول!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160217/Con20160217824934.htm

زين عنبر (جدة)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)، نهلة الجمال (المدينة المنورة)، فاطمة الغامدي (الدمام)

تنفست السيدات في مختلف القطاعات الصعداء، إثر إصدار اللائحة الجديدة لمرافق الإيواء السياحي المتضمنة إلزام إسكان المرأة في الفنادق والشقق المفروشة سواء كانت مواطنة أو أجنبية بدون محرم، بموجب تقديم أصل إثبات هويتها المعترف، واعتبرن أن التنظيم الجديد يجنبهن عناء البحث عن مقر سكن في حال حضورهن للمؤتمرات والفعاليات المختلفة في مدن المملكة، غير أنهن اصطدمن بعدم تنفيذ بعض المستثمرين والعاملين في قطاع الشقق المفروشة لهذا القرار.

تباين في تنفيذ القرار

وكشفت جولة ميدانية قامت بها «عكاظ»، تباينا واضحا في تعامل المستثمرين والعاملين في قطاع الشقق المفروشة مع القرار، ففي محافظة جدة امتنع موظف استقبال في إحدى الشقق المفروشة عن إنهاء إجراءات سكن المرأة بدون محرم، معللا بقوله: لا أعلم شيئا عن اللائحة التنظيمية التي صدرت، وتعليمات مالك الشقق هي منع إسكان المرأة بدون محرم، وعند سؤاله عن إسكان المرأة إذا كان برفقتها أطفالها، بين أنه لا بد من توقيع العقد مع أحد الأبناء ويكون في العشرين من العمر، أما إذا كانت المرأة معها أطفال فلا يستطيع كتابة العقد باسمها وتسكينها. وفي شقة مقابلة للتي ترفض إسكان المرأة بدون محرم، اختلف واقع الحال وذكر صاحبها عادل الغامدي، أنه تلقى التنظيمات الجديدة لمرافق الإيواء السياحي المتضمنة إلزام إسكان المرأة دون محرم، ونفذه على الفور، منوها إلى أن القرار ينهي معاناة المرأة في السكن في الوحدات السكنية المفروشة خاصة الموظفات في مختلف القطاعات، سواء موظفة منتدبة أو عاملة في القطاع الصحي أو سيدات أعمال، فعملهن يضطرهن إلى التنقل بين مدن المملكة لحضور المؤتمرات والفعاليات المختلفة، لذلك القرار يسهل عليهن كثيرا، وطالما أن المرأة تحمل الهوية الوطنية ومراعية للوائح التنظيمية في حال سكنها في الشقق المفروشة فلا مانع من تنفيذ القرار. وتابع «منذ صدور اللائحة الجديدة لمرافق الإيواء السياحي، أسكنت امرأتين في شققي المفروشة وفق الهوية الوطنية».

إسكان بشرط ..!

واقع الحال اختلف قليلا في المنطقة الشرقية، فبعض الشقق قبلت قرار إسكان المرأة بدون محرم، ولكنها اشترطت عدم استقبالها لأي رجل من أقاربها طيلة فترة تواجدها بالشقة، وذلك بحسب ما بينه لـ «عكاظ» موظف في إحدى الشقق

المفروشة، التي تحتفظ «عكاظ» باسم صاحبها، فيما اشترط آخر إسكان النساء ما لم يكن متزوجات ولا تقل أعمارهن عن 20 عاما، ورفض ثالث إسكانهن بحجة أنه لا يعلم بصدور قرار السماح لها بالسكن دون محرم.
وعللت أقلية رافضة لإسكان المرأة بدون محرم في مكة المكرمة، عدم تنفيذهم للقرار بأن لديهم تعليمات من إدارة شققهم بعدم إسكان أي امرأة بدون محرمها، لافتين إلى أنهم يسكنون العوائل فقط ونادرا ما تأتيهم نساء يردن السكن بمفردهن، بينما ذكر بعضهم أنه ليس لديهم علم باللائحة الجديدة.

قرار إيجابي

إحدى العاملات في القطاع الصحي، فضلت عدم ذكر اسمها، ترى أن إلزام إسكان المرأة بموجب الهوية قرار إيجابي ومطبق في قطاع الفنادق، في حين لا تلتزم به عدد من الوحدات السكنية المفروشة، آملة أن يتم اتخاذ الإجراءات حيالها حتى لا تعطل تنفيذ ما تضمنته اللائحة، لأن أسعار الشقق المفروشة جيدة مقارنة بأسعار الفنادق التي يصل سعر الليلة الواحدة في بعضها إلى 450 ريالا.

تصنيف المرأة

ويرى أستاذ كرسي الأمير نايف لدراسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الإسلامية الدكتور غازي بن غزاي العارضي، أنه من المهم تصنيف المرأة بحسب فئتها العمرية، فمثلا صغيرة السن أو في عمر المراهقة أو من تريد السكن في الشقق المفروشة بدون علم وليها فلا ينبغي السماح لها بذلك، ولكن إن كانت امرأة تتعرض للعنف الأسري أو مضطرة لسبب مشروع، فينبغي التقيد بضوابط وشروط تضمن حمايتها من الأذى، وعدم تعرضها للفتنة بنفسها أو لغيرها.
وأضاف «من المهم التريث في إقرار القرارات ذات البعد العام، بعد دراسة متأنية لا سيما في ما يخص الشريحة النسوية التي تحفها الكثير من المحاذير والمفاجآت، وعلينا أن نبني آراءنا وفق دراسات دقيقة على ضوء شرعنا الحنيف وعاداتنا الأصيلة التي لا تتعارض مع العقل الصريح والنقل الصحيح، وأحسب أن تجزئة الموضوع دون اعتبار لمتعلقاته خطأ منهجي لا تحصى ترددات، لذلك أرى عدم إعطاء حكم عام دون اعتبار للفترة العمرية أو الظروف الموضوعية، وأقترح أن تكون هناك حلقة وصل بين الفندق والمرأة من خلال وجود موظف من الجهات الحكومية الرقابية في كل فندق أو تخصيص شقق مفروشة تديرها نساء لتطبيق شروط وضوابط تحقق المصالح وتدرأ المفاسد».

تناسب مع الظروف

وقال الدكتور عبدالله بن علي التمام أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط المشارك، إن القرار يتناسب مع ظروف الحياة المعاصرة ويلبي احتياج شريحة كبيرة من سيدات المجتمع العاملات في مناطق بعيدة، والأرامل والمطلقات اللاتي قد لا يجدن المكان المناسب للسكن سوى بالشقق المفروشة، طالما أنه ليس هناك مانع شرعي أو خطورة عليهن.

هيئة السياحة : غرامة

5 آلاف على المخالفين

لوحت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، على لسان مديرها بمنطقة مكة المكرمة محمد العمري، بإيقاع الغرامات على الشقق التي لم تنفذ القرار، مبينا أن الغرامات قد تصل إلى 5 آلاف ريال.
وأوضح أن الجولات الرقابية المستمرة على منشآت قطاع الإيواء في جدة لم ترصد أي حالة لعدم إسكان امرأة من دون محرم، منوها إلى أن هيئة السياحة فرع منطقة مكة المكرمة لم تتلق شكوى في هذا الصدد بعد صدور لائحة مرافق الإيواء السياحي الجديدة. وأضاف «الهيئة تحذر جميع مقدمي خدمات الإيواء السياحي من الامتناع عن إسكان المرأة من دون محرم، لأن ذلك يعتبر مخالفا للنظام، وبالإمكان تقديم شكوى من خلال الاتصال على مركز الاتصال السياحي رقم 19988».

مستشارات : قرار منصف ويدعم الثقة بالمرأة

واعتبرت مستشارة مدير عام صحة المدينة المنورة الدكتورة أحلام عبدالقادر كردي، أن القرار عادل وسليم وفيه زيادة ثقة بالمرأة التي تشكل نصف المجتمع، ويعطيها قدرا أكبر من الحرية لتثبت وجودها وكفاءتها بما تستحقه في بلد آمن، لافتة إلى أن هذا القرار مدروس وليس اعتباطيا، فلا يمكن ربط كل شيء في حياة المرأة بالمحرم، لأن هناك سيدات أعمال وطبيبات ومنسوبات صحة ومحاضرات جامعيات وغيرهن يسافرن باستمرار ويحتجن للسكن بمفردهن، ولا بد من كسر عقبة المحرم أمامهن لتسهيل مهماتهن المختلفة.
وتوافقها الرأي المستشارة الأسرية جميلة العوفي، بالقول: المرأة أصبح لديها الكثير من الأعمال والمهام التي تحتاج فيها للسفر سواء كانت سيدة أعمال أو موظفة، وقد يكون ولي الأمر غير قادر على مرافقتها لأي سبب، لذلك أرى أن القرار

إيجابي بكل المقاييس نظرا لدور المرأة الفاعل في المجتمع، ويدفعها لأداء أعمالها المختلفة بدون تعطيل. وأردفت «لا مانع من تنفيذ القرار وفق ضوابط معينة، منها أخذ موافقة خطية من ولي أمر المرأة إذا كانت ما دون 25 عاما».

قانوني : اللائحة ملزمة .. ومهلة المخالف 10 أيام

قانونيا.. قطع المحامي والمستشار القانوني محمد عبدالمجيد الأبادى، أن اللائحة الجديدة تلزم مالكي مرافق الإيواء السياحي بتسكين المرأة من دون محرم وعدم الامتناع عن ذلك، وإلا ستوقع على المخالفين العقوبة المناسبة. وبين أن المادة 20 من الفصل السادس في الفقرة 22 حددت كل التفاصيل، وراعت حالات عدم وجود إثبات هوية للمرأة إذا كانت مع أسرة غير أسرتها، وذلك في الفقرة «ب» و «ج» من نفس المادة، لافتا إلى أنه في حال امتناع المرفق السكني عن تسكين المرأة لعدم وجود محرم أو الحالة سابقة الذكر فيحق لها رفع شكوى ضده عن طريق صندوق الشكاوى والمقترحات داخل مرفق الإيواء السياحي، القنوات الإلكترونية التي تحددها الهيئة، مناولة للهيئة أو الإدارة المختصة، مناولة للجمعية السعودية لمرافق الإيواء السياحي، أية وسيلة أخرى تعتمدها الهيئة لاستقبال الشكاوى. وتابع «في حال ورود شكوى للإدارة المختصة يخطر مرفق الإيواء السياحي المبلغ عنه على العناوين الرسمية بصورة من الشكوى ومرفقاتها ـ إن وجد ـ للرد عليها خلال عشرة أيام عمل من تاريخ الإخطار، ويجوز إخطار الجمعية السعودية لمرافق الإيواء السياحي لإبداء رأيها في الشكوى خلال المهلة المذكورة، بعد ذلك تقوم الإدارة المختصة بعد التأكد من الشكوى بتكليف المفتشين بالتفتيش على المشكو في حقه للتأكد من تطبيق النظام واللائحة والسؤال عن الشكوى وإثبات ذلك بمحضر الضبط وفق أحكام اللائحة، ومن ثم تحال الشكوى والمحضر إلى اللجنة المختصة ويتم إيقاع العقوبة المناسبة وفقا لما تراه اللجنة المختصة».

بلدي الأحساء: سنحل مشكلة مواقف سيارات المعوقين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=253122&CategoryID=5

الأحساء: عدنان الغزال

وعد رئيس مجلس بلدي الأحساء، المهندس أحمد الجعفري، المعوقين بتفعيل "أكواد" الوصول الهندسية الشاملة للمباني في المملكة، والعمل على إيجاد حلول لمشكلة مواقف السيارات، إضافة إلى النظر في معايير المنزلقات هندسيا، مؤكدا على أهمية إزالة كل العقبات التي تواجه المعوقين في الخدمات البلدية، الأمر الذي يأخذه المجلس في الحسبان.

جاء ذلك، خلال لقائه المفتوح مع مجموعة من المعوقين في مقر جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في المحافظة أول من أمس، مشيرا إلى أن المجلس والجمعية سيعملان على إيجاد رؤية مشتركة في تحقيق تطلعات هذه الفئة، واعتماد منسقين من كل جهة لمتابعة تنفيذ المقترحات، وإيجاد آلية مشتركة لمعايرة إجراءات تراخيص المرافق الخدمية.

وأشار عضو مجلس الشورى رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور سعدون السعدون، إلى أهمية الشراكات الناجحة للارتقاء بالخدمات المقدمة للمعوقين في المنطقة، وما تفرزه من مخرجات تعزز قضايا دمجهم والعمل على تحقيق التمكين وتسهيل الوصول الشامل إليهم مع تكاتف مختلف الجهات، منوها إلى الدور المأمول والمعول على المجلس من مستفيدي الجمعية.

وأضاف عضو المجلس البلدي المهندس فهد الملحم، أن العمل مع الجمعية يتحقق خلال لجنتين في المجلس: إحداهما، اللجنة الفنية وتعنى بتحقيق متطلبات ذوي الإعاقة في الوصول، والثانية: لجنة الشراكة المجتمعية التي تهتم بإشراك هذه الفئة في المجتمع، سعيا إلى تحقيق التمكين والدمج.

57٪ من السائقين يرتكبون مخالفات و69 ٪ يستخدمون الجوالات أثناء القيادة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=253120&CategoryID=5

الرياض: الوطن

أكدت دراسة استطلاعية حديثة لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أن نحو 69 % من السائقين يستخدمون الجوال أثناء القيادة، فيما بلغت نسبة الذين ارتكبوا مخالفة مرورية واحدة فأكثر في الشهر 57.6 %. وبلغت نسبة الذين قاموا بقطع الإشارات المرورية 11.9 %. وأكدت الدراسة أن 33 % لا يحرصون أو نادرا ما يستخدمون حزام الأمان، فيما بلغت نسبة الذين يتجاوزن السرعة المحددة 40.3 %.

تدني مستوى القيادة

طالب 92.7 % من المشاركين في الدراسة بالمحور الخاص بمعالجات تدني مستوى قيادة السيارات، بضرورة تفعيل الأنظمة المرورية الكفيلة بالحد من الحوادث المرورية، فيما أكد 91.2 % من أفراد العينة ضرورة حل مشكلات النقل العام لتخفيف الزحام على الطرقات. وأوضح نحو 95.4 % من المشاركين في الدراسة الاستطلاعية أن الخسائر البشرية الناجمة عن حوادث السير تعتبر من أهم الآثار المترتبة على تدني مستوى قيادة السيارات في المملكة، كما أجابت العينة الاستطلاعية بنسبة 94.3 % على أن الخسائر المادية ثاني أبرز الآثار المترتبة على تدني مستوى قيادة السيارة في المملكة.

وتناولت الدراسة التي حملت عنوان "واقع قيادة السيارات في المملكة"، عددا من المواضيع ذات العلاقة، مثل تجاوز السرعة المحددة، وقطع الإشارة، وخرق أنظمة المرور وقواعده، والانشغال أثناء القيادة وغيرها من الأمور التي ترفع من احتمال وقوع الحوادث المرورية.

الانشغال بالجوال

فيما يتعلق بنتائج محور أسباب تدني مستوى قيادة السيارات، أوضح 92.6 % من أفراد العينة أن الانشغال باستخدام الجوال أثناء قيادة السيارات يعد من أهم أسباب تدني مستوى قيادة السيارات في المملكة. وتحت هذا المحور، أكد 90.7 % من العينة الاستطلاعية، أن انتشار قيادة السيارات من دون رخصة قيادة، أسهم بشكل واضح في تدني مستوى قيادة السيارات في المملكة. وبين نحو 87.8 % من أفراد العينة أن عدم احترام السائقين لأنظمة المرور من الأسباب المهمة التي تسهم بشكل جلي في تدني مستوى قيادة السيارات، فيما أجاب 82.7 % من المشاركين بأن كثرة أعمال الحفر والصيانة على الطرقات من أسباب تدني مستوى قيادة السيارات. وخلصت الدراسة إلى نسبة متصاعدة لاحتمال ارتكاب حوادث مرور بين الأعمار الأصغر سنا، فالأكبر، إذ جاءت نسبة ارتكاب حوادث مرورية بين من هم في المدى العمري (15 – 20) سنة 4 أضعاف مقارنة بقائدي المركبات من الفئة العمرية (50 عاما فأكثر). أما الفئة العمرية بين (20 و30 عاما) فكان احتمال ارتكابهم لحوادث المرور أكبر بنسبة 3 أضعاف بالنسبة لقائدي المركبات من الفئة العمرية (51 عاما فأكثر).

نتائج فادحة

كما شمل استطلاع الدراسة مختلف مناطق المملكة وجميع المراحل العمرية بدءا ممن تجاوزت أعمارهم الخامسة عشرة فأكثر. وسحبت العينات بطريقة عشوائية تمثل مجتمع الدراسة باستخدام برنامج حاسوبي مصمم خصيصا لهذا الغرض، وبواقع 821 فردا، وبهامش خطأ (4.0±) ومستوى ثقة (99 %)، بحيث تمثل العينة العشوائية رأي ما مجموعه عشرة ملايين فرد.

وأوضحت الدراسة أن قضية قيادة السيارات ما زالت تؤرق الأسر السعودية، وأن نتائجها فادحة على الأفراد ومؤسسات الدولة الصحية والعلاجية وما يصاحبها من تكاليف بشرية ومادية ومعنوية، ولذلك تحتل المملكة المرتبة الثالثة على مستوى دول الشرق الأوسط في عدد الحوادث المرورية.

القضاة بين حرية التعبير وواجب التحفظ

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 جماد اول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29635

عيسى الغيث

ضوابط الشريعة في حرية النقد والتعبير تخضع لمعيارين، الأول ألا يتجاوز ثوابت الدين ومحرماته، والثاني ألا يتجاوز حقوق العباد والبلاد بحيث يلحق الضرر بالحق الخاص للأفراد أو الحق العام للدولة، وعند الالتزام بهذين الثابتين فللناقد حرية التعبير، سواء كان لمجرد الحديث والكتابة أو للتسلية فهو من باب المباح، وإن كان بقصد النصيحة والإصلاح فهو بين الاستحباب والوجوب، وإذا لم يلتزم بالضوابط فإنه بين الكراهة والتحريم، ولأصحاب الحقوق الخاصة والعامة حق المطالبة بها في الدنيا والآخرة.

ولكن هل يجوز للقضاة أن يقوموا بنقد غيرهم من العباد فضلا عن نقد ولي أمر البلاد وولاته ومؤسساته وقراراته، حيث يلزم في ذلك الالتزام بأحكام الشريعة الآنف ذكرها من جهة، والتقيّد بأحكام النظام من جهة أخرى، ومن ذلك أن القاضي يصنف قانونيا بأنه ضمن الموظفين العامين الذين يسري عليهم نظام الخدمة المدنية ولائحة الواجبات الوظيفية، وذلك ضمن عموم مليوني موظف مدني وعسكري في الوطن، وكذلك يسري عليهم من جهة خاصة (نظام القضاء) وعلى وجه التحديد الفصل الثالث تحت عنوان (واجبات القضاة)، والمادة رقم 51 نصت على أنه (لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة، أو أي وظيفة أو عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته، ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها)، وهنا ينبغي التركيز على مضمون (كرامة القضاء) و(حسن الأداء)، وهما يستلزمان عدم الدخول في النقد للآخر، سواء خاص أو عام، لأنه سوف يؤثر عليهما، كما أن دخول القاضي في باب النقد للعموم فضلًا عن الخصوص ناهيك عن مرجعه ومسؤوليه فهو من باب أولى في التحريم والمنع، ويؤثر على كرامة القضاء واستقلاله، وكما أن قيام الكتّاب بنقد القضاة والقضاء ومسؤوليه يؤثر على كرامة القضاء وحسن أدائه وهيبته ووقاره واستقلاله وحصانته، فمن باب أولى أن يلتزم القضاة بذلك لأنهم القدوة من جهة والمعنيون بالقضاء قبل غيرهم من جهة أخرى، ومن واجبهم الالتزام بأحكام الشريعة ومقاصدها والتقيّد بالأنظمة والتعليمات، ومن ذلك ما جاء في المادة رقم 11 من (نظام الخدمة المدنية) ونصها: (يجب على الموظف خاصة: أ/ أن يترفع عن كل ما يخل بشرف الوظيفة والكرامة، سواء كان ذلك في محل العمل أم خارجه، ب/ أن يراعي آداب اللياقة في تصرفاته مع الجمهور ورؤسائه وزملائه ومرؤوسيه، ج/ أن يخصص وقت العمل لأداء واجبات وظيفته، وأن ينفذ الأوامر الصادرة إليه بدقة وأمانة في حدود النظم والتعليمات)، واللائحة التنفيذية لهذه المادة جاءت بأمر مهم للغاية في الفقرة (11/1) ونصها: (يحظر على الموظف توجيه النقد أو اللوم إلى الحكومة بأية وسيلة من وسائل الإعلام المحلية أو الخارجية)، والإعلام يشمل القديم التقليدي كالتلفزيون والإذاعة والجريدة، والجديد غير التقليدي كشبكة الإنترنت شاملة المنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي وكل ما يمكن بواسطته تحقيق مناط (الإعلام)، وهو ما زاد على التواصل الثنائي الخاص، ويدخل في ذلك أولويًّا الاحتساب على ولاة الأمر والدولة علنًا وتوقيع البيانات ونشر المقالات وكل ما يتضمن مخالفة هذه الأنظمة والتعليمات، وآخرها الأمر السامي البرقي الكريم ذو الرقم 24492 والتاريخ 1433/5/14هـ الصادر بموجبه قرار المجلس الأعلى للقضاء ذو الرقم 33/19/2259 والتاريخ 1433/5/25هـ والمعمم من معالي رئيس المجلس برقم 264/ت وتاريخ 1433/5/26هـ القاضي بمنع القضاة من المشاركات الإعلامية التي تشمل الإعلامَين القديم والجديد المرئي والمسموع والمقروء، بما فيه الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وكل وسائل التعبير التي تخرق "واجب التحفظ" المعروف مهنياً لكل القضاة في العالم، وعليه فلا يجوز للقاضي النقد مطلقا ومن باب أولى نقده قرارات ولاة

الأمر في إصدار الأنظمة والتكليفات، ومن ذلك نقد رؤسائه، فضلًا عن المهاترات عبر المقالات والتغريدات والهاشتاقات ونحوه مما لا يليق بعضو السلك القضائي فعله، ويعتبر ذلك خرقا لواجب التحفظ، فضلاً عن اتخاذ مواقف ذات صبغة سياسية وحزبية وفكرية، ناهيك عن التعبير بما يفقده حياده وموضوعيته الواجبين على القاضي لكونه من الواجب أن يكون ملاذا آمنا للجميع بتنوع دياناتهم وقومياتهم وأوطانهم وألوانهم وأفكارهم، وحينما يكون القضاء سلاح تهديد من فئة ضد أخرى، وتلك الفئة الأخرى تخشى من اللجوء إلى القضاء ضد خصومها لاعتقادها عدم العدالة فهذا دليل على أن القضاء قد فقد حياديته وصارت العدالة في مهب الريح، ومن غير المعقول أن القضية نفسها تحال للقضاء، فمرة يحكم باختصاص المحكمة بها لكون (المدعي) من فئة، ويحكم مرة أخرى بعدم اختصاصه لكون المدعي حينها من الفئة الأخرى، والأسوأ حينما يدان المدعى عليه بتهمة الاعتداء على الآخر بتويتر لكون الآخر "مطوعا"، في حين أن "المطوع" تتم تبرئته من نفس التهمة إذا كان في مقعد (المدعى عليه)، بل وتتم شرعنة اعتدائه بزعم (الاحتساب)، وحينها يجب شرعا وعدلا على ولي الأمر سرعة الحزم بتحرير القضاء من الاختطاف الفكري والحزبي وإعادة استقلاله الحقيقي.

الهيئة: العمل من دون لائحة تنفيذية يعرضها للكثير من المشكلات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 جماد الاول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1129277

يوسف بن عبدالعزيز أباالخيل

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاز حكومي مثله مثل الأجهزة الحكومية الأخرى، يصيب ويخطئ أحيانا، ويلتزم بنظامه ولائحته ويتجاوزهما أحيانا أخرى، كما قد يتماس مع وظائف ومهمات قد لا تكون مناطة به وفقا لنظامه ولائحته، إلا ارتباطه بشعيرة دينية هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جعله بين غالٍ يرى أن انتقاده، أو انتقاد أحد أفراده، تعدّ على هذه الشعيرة، وبالتالي تعد على الدين بمعصوميته، وآخر مال بردة فعله على هذا التعالي من قبل الطرف المغالي إلى المطالبة بإلغاء هذا الجهاز نهائيا.

وإني بهذه المناسبة أدعو إلى سرعة إصدار اللائحة التنفيذية لنظام الهيئة، وإذا صدرت فيجب على الهيئة وعلى كافة فروعها ومراكزها وأفرادها أن يلتزموا بالاحتساب على المنكرات التي تحددها فحسب

والوسط العادل بين هذا وذاك أن ينظر إلى جهاز الهيئة على أنه إذ يتولى شعيرة الاحتساب، فإنه ليس الاحتساب ذاته، ومن باب أولى أنه ليس الدين نفسه، مثلما هو الفرق البنيوي الحاسم بين الإسلام والمسلمين، وبين الدين والمتدينين، هذا إذا تجاوزنا عن حقيقة أن أفراد الجهاز يؤدون مهامهم ضمن مسؤوليات جهاز حكومي يخضع لسياسة الدولة وأنظمتها، بعيدا عن ربطه بشعيرة الاحتساب، من حيث هي شعيرة منوطة بالمسلم، من حيث هو مسلم ابتداء. ومن هنا فإن النقد الهادف الرصين الذي يوجه لأفراد الجهاز حين يتجاوزون ما هو محدد لهم في نظام الهيئة ولائحته التنفيذية، إنما يدخل ضمن النقد الموجه لكافة أجهزة الدولة التنفيذية عندما تخل بواجباتها، أو تتجاوز في أدائها. وبالتالي، فإن الناقد ليس تغريبيا، ولا عدوا للإسلام، أو لشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس هو من الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، كما هي التهم التي تساق من قبل بعض المغالين وقليلي العلم والورع!

إن من أهم ما ينظم العلاقة بين الهيئة والمجتمع، التزام الهيئة: جهازا وأفرادا وهيئات فرعية ومراكز، بالمهمات التي حددها نظامها ولائحتها التنفيذية، دون أن تتجاوزها إلى مهمات ليست منوطة بها.

وإني لأجزم أن معظم، إن لم يكن كل، الاصطدامات والمشكلات التي حدثت وتحدث بين الفينة والأخرى من قبل بعض أفراد الهيئة، إنما هي نتيجة لتجاوز أدوارهم المرسومة لهم نظاميا ولائحيا.
كنت قد كتبت مقالا عن الهيئة قبل ما ينيف على أربع سنوات، اقترحت فيه إطارا لما أطلقت عليه(أنسنة) العلاقة بينها وبين المجتمع، انطلاقا من حصر نوعية (المنكرات) المنوط بالهيئة الاحتساب عليها؛ بحيث تكون معلومة للناس من النظام والشرع، بحيث ينطلق الإطار من حصر مهمة الهيئة في المنكرات التي حددها نظامها ولائحتها التنفيذية من جهة، ومن تلك المنكرات المجمع عليها قطعيا بين المسلمين كافة، إلا أني أرى اليوم أن الاحتساب على ما لم يُحدد في نظامها ولائحتها التنفيذية قد يفتح مجالا لاجتهاد أفراد من الهيئة نحن في غنى عنه، لا سيما وأن المشرع حين أصدر نظامها، وأوكل للرئاسة إصدار لائحتها التنفيذية، كان على علم بالمنكرات التي يجب حماية المجتمع منها، والتي أوكل للهيئة الاحتساب عليها.
ولقد يجوز القول إن الأمر بالمعروف لا يثير في الغالب أية حساسيات كالتي يثيرها النهي عن المنكر، ومن ثم فإن ما قد يثير المشكلات والاصطدامات، عند مباشرة الهيئة لأمور الاحتساب، إنما يكمن في عدم تحديد المنكرات المناط بالهيئة الاحتساب عليها، طالما لم يكن هناك حدود قانونية واضحة لتلك المنكرات. فلقد صدر نظام الهيئة الحالي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (73) وتاريخ : 16 / 3 / 1434 ه، وأحال إلى اللائحة التنفيذية تحديد المنكرات الواجب على الهيئة الاحتساب عليها، كما جاء في المادة السادسة بأن" تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا التنظيم بياناً بالواجبات وطرق الأمر بها، وبياناً بالمحرمات والممنوعات وطرق إنكارها"، كما أحال في المادة السابعة منه إلى اللائحة أيضًا وضع" الإجراءات والتدابير والضوابط اللازمة للأمر بالمعروف والنصح والإرشاد والتوجيه بالتزام الواجبات الشرعية، والنهي عن المنكر، والحيلولة دون ارتكاب المحرمات والممنوعات".
هذا من ناحية المنكرات الواجب على الهيئة الاحتساب عليها، أما من ناحية دورها في ضبط مرتكبي المحرمات أو المشتبه بهم، فلقد أحال النظام إلى اللائحة أيضا تحديد المهمات والضوابط اللازمة لذلك، وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية. كما أعطى النظام للهيئة" حق المشاركة في مراقبة الممنوعات المشمولة باختصاصاتها مع الجهات المختصة"، مع ترك مهمة كيفية تنظيم مشاركتها في هذه المراقبة للائحة التنفيذية أيضا.
وهكذا نرى أن تحديد المنكرات الواجب على الهيئة الاحتساب عليها، وكذلك تحديد المهمات والضوابط التي تتصرف بموجبها الهيئة في ضبط مرتكبي المنكرات، وكيفية مشاركتها في مراقبة الممنوعات منوط بما ستحدده اللائحة التنفيذية لنظام الهيئة الذي صدر قبل ثلاث سنوات، ولم تصدر لائحته التنفيذية بعد.
وإن عدم صدور اللائحة التنفيذية حتى الآن ليجعل الهيئة تعمل فيما يمكن أن نطلق عليه" فراغا قانونيا" لا يملأه إلا صدور اللائحة.
وهذا الفراغ سيجعل أفراد الهيئة من الآن وحتى صدورها يواجهون اصطدامات متعددة في مدى وكيفية احتسابهم على نكرات لم تحدد بعد، كما لم تحدد ضوابط وآليات الاحتساب عليها، وضوابط ومهمات ضبط مرتكبي المنكرات.
وإني بهذه المناسبة أدعو إلى سرعة إصدار اللائحة التنفيذية لنظام الهيئة، وإذا صدرت فيجب على الهيئة وعلى كافة فروعها ومراكزها وأفرادها أن يلتزموا بالاحتساب على المنكرات التي تحددها فحسب، وأن يلتزموا أيضا بما تنص عليه آليات ضبط مرتكبي المنكرات وفقا لما تنص عليه الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية، وهو ما أكدت عليه المادة الثامنة من النظام.
وبدون صدور اللائحة التنفيذية بشكل عاجل، وبدون الالتزام بضوابطها في الاحتساب والضبط، ستستمر المشاكلات والمشادات بين المجتمع والهيئة.
والله من وراء القصد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أغلقوا المدارس وتخلصوا من "التعليم"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 جماد الاول 1437هـ - 17 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/17/article_1031020.html

سطام الثقيل

لا يمكن السكوت عما حصل في قطاع التعليم خلال الأسبوع الجاري، فهل من المقبول أن نرى معلما ينهال على طالبه بالضرب المبرح كما شاهدنا في أحد المقاطع التي تداولها نشطاء في موقع التواصل الاجتماعي، ونلوذ بالصمت؟
الحدث السابق لم يكن الحدث الوحيد الذي صدم الشارع السعودي خلال الأسبوع المنصرم فثمة حدث أشنع ألا وهو تشكيل معلم عصابة من طلابه امتهنت السطو المسلح على محال في محافظة جدة أيضا.
معلم يضرب طالبا بوحشية وآخر يشكل عصابة من طلابه وفي ظرف أسبوع، أمر غير مقبول ولا يمكن أن نراه حدثا فرديا بل هو أمر يطول القطاع كله، ويجب أن نلغي وزارة التعليم ونغلق كل المدارس في المملكة، يجب أن نتخلص من هذا القطاع على وجه السرعة، أو أن يتم دمجه مع القطاع الصحي.
لو أن كل سلبية تحدث أو خطأ فردي يحمل وزرها الجهاز الحكومي كله، ويترتب عليه إغلاقه كما طالبت أعلاه "مازحا"، لأغلقنا كل الأجهزة الحكومية في البلد، فلا يمكن أن نجد جهازا حكوميا يعمل ولا يخطئ، ولا يمكن أن نتعامل مع موظفي الدولة كملائكة منزهين عن الخطأ.
لا شك أن المخطئ يجب أن ينال عقابه، وألا نتهاون في ذلك، ولا بد من التقييم والتقويم المستمر لأجهزة الدولة وأن نطور من العمل ونتلافى السلبيات، ولكن أن يكون هناك مطالب بإلغاء هذا الجهاز أو ذاك بمجرد رصدنا سلبية أو خطأ فرديا، فهذا ضرب من "الجنون" سيجعلنا نغلق كل جهاز ونعيش في عصر جاهلي خال من الدولة ومؤسساتها.
طبعا لا أحد يطالب بإغلاق أي جهاز في الدولة بسبب السلبيات، فالجميع يطالب بالتطوير ومعالجة القصور، ومطالب الإغلاق لا تطول إلا جهازا واحدا ألا وهو جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومشكلة هؤلاء مع "الهيئة" الجهاز لا الفرد المخطئ، فمع كل خطأ يحدث من قبل أعضاء في الهيئة، فهم لا يناقشون الخطأ، بل يقفزون فورا على الجهاز مطالبين بإغلاقه والتخلص منه رغم أهميته.. طبعا هي مطالب مجنونة لا يقبلها العقل والمنطق ولكنها مزعجة ومقززة وتدعو للغثيان أحيانا.
للأسف الشديد البعض يناقش قضايا الهيئة وسلبياتها ليس من أجل الإصلاح والتطوير كما يتعامل مع أجهزة الدولة الأخرى، بل يناقشها من خلال منظور فكري "معشش" في رأسه، رافضا منهجها السوي ورسالتها بشكل كامل، هو يبحث عن إغلاقها فقط سواء كانت تجيد القيام بعملها أو لا.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 جماد الاول 1437 هـ - 17 فبراير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/14008550

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 جماد اول 1437 هـ - 17 فبراير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6961